

# المعضلة الأمنية في الوطن العربي بعد ٢٠١١: ضرورة مراجعة تكلفة التحول الديمقراطي

عبد اللطيف بوروبي(\*)

أستاذ محاضر بكلية العلوم السياسية،  
ورئيس المجلس العلمي للكلية، جامعة قسنطينة ٣ - الجزائر.

## مقدمة

نحتاج في تفسير طبيعة العلاقة بين مفهوم الحداثة كنسق معرفي قائم على العصرية والتقدم وفق قيم غربية محددة بتطبيق مبادئ الاقتصاد الحر، ودبلوماسية حقوق الإنسان التي عملت على إعادة مراجعة مجال دراسة العلاقات الدولية، والديمقراطية الغربية كنموذج حكم، وتشكيل ظاهرة الدولة الوطنية الحالي إلى مراجعة العلاقة في ظل استمرار المعضلة الأمنية التي تعيشها هذه الدول، واستمرار الأزمات الدولية المتمركزة حالياً في الوطن العربي في ظل موجة التحول الديمقراطي التي جاءت دامية أحياناً، ولم يستطع شكل العلاقة السابقة إيجاد حلول لها، ومن خلال التركيز على فهم وتفسير حالة بعض الأقطار العربية بعد التحولات التي عرفتها وإعادة مراجعة تكلفة التحول الديمقراطي.

ثمة حاجة إذاً إلى تحديد المداخل التفسيرية الممكنة والمتغيرات التي يمكن الاعتماد عليها كمرجعية في البحث في هذا الموضوع، وفهم طبيعة العلاقة وفق مقاربة أمنية جديدة هي إجابة حسب رأينا عن المعضلة الأمنية التي يعيشها الوطن العربي في الظرفية الدولية الراهنة من تطوره قائمة على اقتراح نمط للتحول الديمقراطي بتكلفة أقل مما هو موجود يكون وفق تصورات مرتبطة بمفهوم الحداثة وبعيدة عن شكل تكوين الدولة الوطنية في الوطن العربي والقائم على ميولات ورغبات شخصية تعبر عن رأي السلطة الحاكمة وليس على أساس مؤسسات دستورية.

إشكالية الدراسة: تتطور طبيعة تركيبة المجتمعات العربية من التركيبية البسيطة إلى التركيبية المعقدة، في ظل الثورة المعلوماتية والتكنولوجيا التي جعلت من العالم قرية صغيرة (بتزايد عدد مستخدمي الإنترنت في الوطن العربي)، فتحليل الظواهر الاجتماعية والإنسانية المشكّلة لهذه المجتمعات بتركيزنا على تلك الدولية، يختلف عن تلك المتعلقة بالعلوم الدقيقة

والفيزيائية، حيث الثانية تعتبر وسائل عكس الأولى التي تعتبر غايتها الإنسان. تحدد طبيعة الظواهر الدولية المدروسة بمجال فكري مغلق (منظور مغلق) أساسه التفكير بالدولة في تحليل الظواهر عند بعض الباحثين، والتفكير بدونها عند البعض الآخر وأثر ذلك في التحولات السياسية في الوطن العربي.

يشوب هذا النقاش الفكري التناقض بين مساند ومعارض لدور ظاهرة الدولة الوطنية في تحديد شكل العصرنة والحدثة المرجوة في المرحلة الدولية الراهنة في الوطن العربي وتكلفة التحول الديمقراطي، حيث تظهر المراجعة الفكرية لكيفية تشكيلها باللاح في ظل صعود الخطابات الانفصالية سواء في النظم الديمقراطية أو غير الديمقراطية التي جاءت بطريقة عنيفة دموية في مجتمعاتنا، عكس المطالب نفسها في بعض الدول الديمقراطية التي تكون عبر الصندوق باللجوء إلى الانتخاب.

ثمة حاجة إلى تغيير بطريقة مقصودة لطبيعة العلاقة القائمة بين شكل الحدثة الحالي وشكل التحول الديمقراطي للأقطار العربية نتيجة لتغير طبيعة تكوين الظواهر الاجتماعية العربية، في ظل صعود الخطابات ذات الطبيعة الخصوصية سواء الدينية منها، أو العرقية، أو الطائفية، أو الانفصالية بصورة خاصة، حيث الحاجة إلى إعادة مراجعة العلاقة بين التطور الحاصل في المجتمعات العربية، وطبيعة شكل الدولة القائم.

**فرضية الدراسة:** تظهر تركيبة فرضية الدراسة شرطية الرغبة في الإصلاح الداخلي في الوطن العربي، ولكن هناك معوقات تحول دون تحقيق ذلك، في ظل استمرار محاولة تطبيق نمط الدولة الغربي بميولات ورغبات شخصية. فالاختلاف في العوامل من بيئة وتركيب سكان ومستوى التقدم، ومتغيرات من مستوى التقني والتكنولوجي الضعيف للأقطار العربية، والتي يجعلها عرضة للاختراق والانكشاف الأمني، يجعل من المتغير المستقل والمتمثل في الإصلاح السياسي متبوعاً بمتغيرات تظهر في إصلاح خارجي وتعتبر الحدثة على الشاكلة الغربية نموذج تفكير وعصرنة وتقدم مفروض: فشل الإصلاحات الداخلية والحاجة إلى إصلاحات خارجية (دولية)، وفشل الإصلاحات التي تعرفها الأقطار العربية على أصعدة عدة، خاصة المتعلقة بالحكم الراشد، وتحقيق التنمية والتداول على السلطة، تجعل منها عرضة لإصلاحات خارجية مفروضة، سواء كانت من منظمات دولية، أو مؤسسات دولية، وحتى من بعض الدول الكبرى.

**منهجية الدراسة:** تستلزم حسب رأينا دراستنا لمفهوم الحدثة كعامل للحد أو التقليل من التكلفة الكبيرة للتحول الديمقراطي الحالي، وعلاقته بشكل الدولة الوطنية في ظل البحث عن تقليص هذه التكلفة في الطرفية الراهنة إلى التطرق لأربعة مستويات من التحليل (Fourth Levels of Analysis) هي عبارة عن مداخل فيما بينها تشكل البناء العضوي للدراسة، باعتبار كل مستوى هو إطار نظري للبحث يساعدنا على إعادة القراءة في العلاقة القائمة.

**- المستوى الأول من التحليل:** يرتبط بالإطار المفاهيمي لبناء وتكوين مفهوم الحدثة بأهم المتغيرات التي يحتويها من منطلق التركيز فيه على الجانب اللغوي والاصطلاحي، وبعض

المفاهيم الدالة عليه، حيث إن دراسة تطور المفهوم في المجتمع نفسه الذي ظهر فيه، وتحديد مختلف الماهيات التي تشكله. فتحديد النسق المعرفي الذي يشكله، والقيم السائدة فيه دون أن نهمل أهمية الغاية منه، يمكننا من استخدام غير مبهم وغامض.

- **المستوى الثاني من التحليل:** يرتبط الجانب التنظيمي بتركيبة مفهوم الحادثة (تطور المفهوم نفسه، داخل المجتمع نفسه في فترات تاريخية متتالية)، بتحديد البناء الهيكلي كآلية للتقليص من تكلفة التحول الديمقراطي، وتحديد المجال الفكري والمعرفي للدراسة، فمختلف المتغيرات والعوامل التي تشكله مرتبطة بالعصرنة والتقدم وفق نمط مادي، نشأ وتطور في المجتمعات الغربية، وخاصة أوروبا كمركز للعالم منذ القرن السابع عشر.

- **المستوى الثالث من التحليل:** يرتبط بالإطار الغائي لمفهوم الحادثة، وكيفية فهمنا لكيفية تقليص تكلفة التحول الديمقراطي من خلال نمط إجرائي ذاتي موحد ومحدد بعيد عن عدم إمكانية استيعاب النمط الغربي المعقد والمركب الذي جاء في رغبات وميول أشخاص في الحكم، يتماشى والعادات والتقاليد المشكلة لشكل الدولة الوطنية العربية بمراجعة شكل تكوين الدولة الوطنية الحالي.

- **المستوى الرابع من التحليل:** يبرز في تحديد علاقة مفهوم الحادثة بظاهرة الدولة الوطنية من منطلق أن التفكير بالدولة والتفكير بدون دولة في تحليل الظواهر التي تشكل هذه الأخيرة، يظهر في قياس الأثر والتأثير بين مفهوم الحادثة وظاهرة الدولة الوطنية في المرحلة الدولية الراهنة أو المستقبلية للمجتمعات العربية.

نحتاج في دراستنا لمفهوم الحادثة كعامل للحد من تكلفة التحول الديمقراطي وعلاقته بظاهرة الدولة الوطنية إلى تحديد العلاقة بين مستويات التحليل الأربعة في تأثير متبادل، التي هي أطر نظرية مقترحة للدراسة تحدد لنا في توحيدها وتحديد المجال الفكري والمعرفي لفهم الأثر والتأثير بين المفهوم والظاهرة، ومختلف المحددات التي تشكل ظاهرة الدولة الوطنية، وتختلف بقياس الأثر والتأثير بين المتغيرين من منطلق التابع والمستقل في البحث، فطبيعتها والأهداف المرجوة منها باختلاف المنطلقات والغايات، التي أحياناً تتشابه في تتداخل وتتناقض في حالة الوطن العربي.

## أولاً: تعريف الحادثة كمدخل مفاهيمي تفسيري

إن تعريف الحادثة لم يعد من احتكار عالم أو مفكر بعينه، بل برز أكثر مع المهتمين بتطور المعرفة العلمية الإنسانية في الوطن العربي فما هو سبب أو أسباب الاهتمام الكبير بماهية هذا المفهوم وانتشاره؟ يقوم التأصيل المفاهيمي من منطلق محاولة تحديد المفهوم بالتطرق إلى ماهية مفهوم آخر والمتمثل في التحول الديمقراطي في مرحلة العولمة، باعتبار أن ماهية الماهية الأولى ترتبط ارتباطاً وثيقاً تفسيريّاً بماهية الماهية الثانية من حيث الأهداف والغايات رغم الاختلاف في التسمية.

**العولمة لغة:** مشتقة من كلمة عالم وجمعها عوالم، والعالمون أصناف الخلق والعالمين تشمل الكون أي عالمنا والعوالم الأخرى<sup>(١)</sup>، أما في اللغات الأجنبية، فالمصطلحات الدالة على ظاهرة العولمة، Universel Planetaire Globalization Mondialisation، والتي تفسر حسب رأينا مفهوم الحداثة المرتبط بالحيز الزماني والمكاني من أنها تطور للمجتمع الإنساني في مرحلة معينة والمرتبط في دراستنا بالظرفية الراهنة، فهي من مراحل التطور والتقدم.

يرجع تاريخياً واصطلاحاً مصطلح العولمة إلى مفهوم القرية الكونية الذي كوّنه الكندي مارشال ماك لوهان (١٩١١ - ١٩٨٠)، من جامعة هاربر بتورنتو، واستدل المفهوم من مجموع الأعمال التي أصدرها بالاعتماد في تحاليله على العامل المحدد والمتمثل في الثورة التكنولوجية في ظل التقدم الكهربائي والإلكتروني، حيث جاءت هذه الكتب على سبيل المثال لا الحصر: *The guttenberg galaxy, the making of typographic man* (1962); *Understanding media* (1964); *The medium is the message* (1967). وكتاب *الحرب والسلام في القرية الكونية* (١٩٧٠).

تعتبر العولمة نشاطاً منظماً للدول المتقدمة صناعياً فيما بينها، لا ترتبط بحيز جغرافي حيث الاعتماد المتبادل والتبادل الحر متعدد الاختصاصات في المجال الاقتصادي ذو طبيعة واسعة مرتبطة بمنطق التجارة العالمية، تهدف إلى خلق مناطق للتبادل الحر بأبعاد إقليمية حول العالم في ظل الثورة المعلوماتية والتكنولوجية. لكن هل هي دائماً ذات طابع إيجابي؟ هناك من يعارض مفهوم الحداثة بطابعه الغربي، فعدة مفكرين عرب يرون في العولمة نوعاً من الهيمنة الغربية الرأسمالية على شكل الحضارة الإنسانية السائد من منطلق أنها تهدف لهيمنة المنظور الغربي للحداثة، لكن ما يعاب على هذه الانتقادات أنها وصفية أكثر منها تفسيرية. تظهر العولمة من زاوية فكرية اختزالية كحقة تاريخية في تطور الاقتصاد الليبرالي<sup>(٢)</sup> وإقصاء ضمني للأفكار التي تعتبرها ظاهرة كونية، بل هي ظاهرة مركبة تتقاطع فيها عدة ظواهر اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، تتخذ أشكالاً عدة بتعدد الظواهر المختلفة التي تحددها، كما تعرف أنها: «ظاهرة من الظواهر الكبرى ذات الأبعاد والتجليات المتعددة، والظواهر الكبرى توصف أكثر من أن تعرف»<sup>(٣)</sup> هذا تفسير مركب تختلف فيه العوامل بين المحدد والمؤثر في أنها: «ظاهرة لا يزيد عمرها على جيل، وقد تشكلت كنتاج لتحالف الشركات المتعددة الجنسيات، وتمحورت حول المحور الصناعي - العسكري لحمايتها»<sup>(٤)</sup>. حيث اختبارها على الواقع صعب إذا كان بهذه الطريقة، ما يمكن قوله إنها «تعبّر عن دينامية جديدة تبرز داخل العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة

(١) سعد حقي توفيق، *مبادئ العلاقات الدولية* (عمّان: دار وائل للطباعة والنشر، ٢٠٠٠)، ص ١٢.

(٢) David Held and Anthony McGrew, *The Global Transformations Reader: An Introduction to the Globalization Debate* (Cambridge, MA: Polity Press, 2000), p. 71.

(٣) عبد الكريم بكار، *العولمة: طبيعتها - وسائلها - تحدياتها - التعامل معها* (عمّان: دار الأعلام للنشر

والتوزيع، ٢٠٠٠)، ص ١١.

(٤) حسن حنفي وصادق جلال العظم، *ما العولمة؟*، سلسلة حوارات لقرن جديد (بيروت: دار الفكر

المعاصر، ط ٢: دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٠)، ص ١٣٦.

عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات العلمية والتقنية<sup>(٥)</sup>. فهي إرادة هيمنة وقمع ونفي لخصوصيات الآخرين، وهي احتواء للعالم. هذا الطرح المعارض للعولمة هو مجرد وصف دون تفسير، التداخل الواضح لأمر الاقتصاد والسياسة والاجتماع والسلوك والثقافة دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو الانتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة، ودون الحاجة إلى إجراءات حكومية.

**هناك من يعارض وجود مفهوم الحداثة كتعبير عن ظاهرة العولمة، ومن ثم هناك اختلاف كبير في تحديد المتغير التفسيري الذي يحددها ويمكن من خلاله تتبعها مستقبلاً.**

استنتجنا أن هناك اختلافاً بين الباحثين حول المقاربة التفسيرية لمفهوم العولمة، والمتغير التفسيري الذي يمكن من خلاله فهمها إذا ما أردنا استخدامها كظاهرة دالة على مفهوم الحداثة ومخفضة من تكلفة التحول الديمقراطي. يمكن أن نعتبر أن مفهوم الحداثة هو الهدف من العولمة، فمفهوم الحداثة كتصور فلسفي مرتبط بالتقدم والعصرنة ونمو المعرفة الإنسانية، جاء في المرحلة الدولية الراهنة ضمن سياق مادي - اقتصادي غربي، ومن خلال مختلف التفسيرات حول الموضوع نفسه نلاحظ الاختلاف في المنطلقات والنتائج من ذلك نجد:

✱ أن هناك من يعارض وجود مفهوم الحداثة كتعبير عن ظاهرة العولمة، ومن ثم هناك اختلاف كبير في تحديد المتغير التفسيري الذي يحددها ويمكن من خلاله تتبعها مستقبلاً (غياب إجماع حول طبيعة المفهوم واستخداماته الغامضة وأحياناً المبهمة).

✱ أن هناك من يساند وجود مفهوم الحداثة حيث نحتاج إلى متغير تفسيري لفهمها وتتبعه مستقبلاً والمتمثل في العولمة، إلا أن هناك اختلافاً في تحديد طبيعة المتغير ذاته ومن ثم هناك من يختزل الحداثة في ظاهرة واحدة محددة ويعتبر الظواهر الأخرى مؤثرة، وهناك من يتحاشى تحديد هذا المتغير التفسيري.

إن طبيعة التحولات السياسية للفواعل الدولية في الظرفية الراهنة، في علاقة شرطية بالتحولات الاقتصادية في ظل السعي إلى تبني حقوق الإنسان والديمقراطية الغربية والتحول نحو تبني مختلف التصورات حول الاقتصاد الحر<sup>(٦)</sup>، فالمزاوجة بين السياسي والاقتصادي من منطلق ليبرالي لأي نوع من العصرنة والتقدم أي الحداثة بنمط غربي. إذاً هناك غياب إجماع حول تعريف موحد لغة للحداثة، نتيجة الاختلاف في الموضوع، والمنهج الذي يحدد المنطلقات الفكرية وأهداف البحث المرتبطة بالمنفعة والأيدولوجية حسب رأيها.

(٥) جورج نجار، «العولمة»، عالم الفكر، العدد ٢٨ (تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩)، ص ٥٠ - ٥١.

(٦) إسماعيل صبري عبد الله، «الكوكبة: الرأسمالية في مرحلة ما بعد الإمبريالية»، الطريق (بيروت)، العدد ٤ (آب/أغسطس ١٩٩٧)، ص ٦٠.

نعاني غياب الإجماع لمفهوم الحادثة، فالتأصيل المفاهيمي أوجد الظاهرة ولم يوجد لنا الإجماع حول المفهوم في حد ذاته، حيث نحتاج في مستوى ثانٍ من التحليل إلى ربط المفهوم بالتطور التاريخي ضمن المجتمع نفسه الذي وجد فيه، وفق منهجية دراسة قائمة على تتبع مفهوم الحادثة في المجتمع الغربي، وفق فترات تاريخية متتالية.

## ثانياً: تطور مفهوم الحادثة كمدخل تنظيمي

يقوم التحليل في هذا المستوى على تحديد البناء الهيكلي للحادثة كمفهوم وعامل للحد من تكلفة التحول الديمقراطي والدولة الوطنية كظاهرة في الوطن العربي، من حيث طريقة التطور التاريخي للأفكار التي تحدد إذا ما كانت الظاهرة تتطور بالتراكم، حيث مختلف الأفكار والتصورات المادية والمعنوية المشكلة لظاهرة العولمة أسهمت في توحيد مفهوم الحادثة دون تحديده، أم كان تطورها بالانتقاء حيث تختلف الأفكار والتصورات من فترة تاريخية لأخرى في تطور العولمة وتشكيل الدولة الوطنية منذ القرن السادس عشر. إن الحادثة كمفهوم، وهي العولمة كظاهرة وكممارسة، وفي الواقع هي نوع من التشابكات القائمة على تقاطع مجموعة ظواهر أساسها الأول تحليل ماكرو-سوسيولوجي، باعتبار أن الظاهرة الاجتماعية هي أصل الظواهر الإنسانية في هذه الظاهرة، حيث من الصعب بمكان تحديد أسلوب التطور التاريخي لظهورها، نظراً إلى الاختلاف الواضح في تحديد وتوحيد مواضيع المفهوم الذي يحددها والمتمثل في الحادثة. هذا التباين والتناقض أحياناً، يجعلنا نتساءل في ظل هذه الاختلافات كيف يمكن تحديد بداية هذا الواقع الذي نعيشه؟ هناك من يرجع ظاهرة العولمة إلى مرحلة تاريخية بعيدة حيث مقولة الإسكندر المقدوني التي أطلقها خلال مأدبة غداء في أبيس (OPIS) عام ٢٣٢ قبل الميلاد القائلة بوحدة القلوب وبكومنولث مشترك بين الفرس والمقدونيين على قاعدة الأخوة الإنسانية<sup>(٧)</sup> حيث تعتبر كأساس لهذه الانطلاقة. إلا أن العولمة كمفهوم معقد ومركب يغيب عنه التوحيد والتحديد، إذا اعتبرنا أنه وليد الفتوحات التي قام بها الإسكندر المقدوني، حيث لم تحدد لنا المعالم الواضحة لماهيتها المرتبطة بالحادثة، والتي هي حسب رأينا تعبير عنها.

أما سمير أمين فقد حاول أن يوحد بين الحادثة كمفهوم والعولمة كظاهرة من زاوية اقتصادية، انطلاقاً من أن ماهية العولمة لا يمكن فهمها إلا في ظل نوع من الفكر الاجتماعي الذي أساسه تحليل اقتصادي. وذهب إلى أن هناك تصورين رئيسيين في النظرية الاقتصادية، فهناك منظورٌ ومنظورٌ مناقض.

**التصور الأول:** يفسر الوقائع بعيداً عن التأثيرات غير الاقتصادية الأخرى كنوع من النظرية الاتفاقية.

(٧) عبد الكريم كبيش، «نحو نظام عالمي جديد»، مجلة العلوم الإنسانية (جامعة منتوري - قسنطينة)، العدد ١٧ (حزيران/يونيو ٢٠٠٢)، ص ٢٢٢.

**التصور الثاني:** تأثير أنظمة الحكم في التصورات الاقتصادية معاكس ومناقض للتصور الأول في ظل تسخير النظرية الاقتصادية في خدمة الحكم بعيداً عن الخطاب الأكاديمي<sup>(٨)</sup>، ومن ثم من منطلق أن من يملك يحكم. إن اختزال مفهوم الحداثة ضمن سياق اقتصادي محدد بوسائل الإنتاج ومن يملكها يجعل من الدولة الوطنية آلية للحركة التاريخية مغيبة باعتبار أن هذا الفكر يجعل منها وسيلة وليست غاية، عكس ما نصبو إليه من الدولة الوطنية في المرحلة الدولية الراهنة التي هي غاية لتحديد مفهوم الحداثة وواقعه، وللتعبير عن تطوره، وآلية الحركة التاريخية فيه، ومختلف التفاعلات التي تشكلها في علاقاتها الدولية مع الدول الأخرى. حيث قارن بين ظهور العولمة بماهية موضوع آخر والمتمثل في الحداثة، إذ هذه الأخيرة نشأت عندما تخلى الفكر الفلسفي عن الإرث الميتافيزيقي القائل إن هناك قانوناً كونياً ينظم الطبيعة ويحكم الأفراد والجماعات على حد سواء، المتمثل بالقانون الطبيعي القائم على أن التماثل الفيزيولوجي في تركيبة الأفراد يجعلهم يفكرون بالأهداف والغايات نفسها، وقد عملت الحداثة الرأسمالية على تغييره من خلال التنافس والمنفعة. حيث يقسم ماهية العولمة بمراحل ظهور مفهوم الحداثة إلى مرحلتين أساسيتين:

#### - المرحلة الأولى بدأت مع ظهور الحداثة الرأسمالية.

**- المرحلة الثانية ١٩١٧/١٩٩٠** اتسمت هذه المرحلة بوجود نظام حكم قائم طرح نفسه بديلاً للرأسمالية<sup>(٩)</sup>، تعتبر الحداثة عملية مستمرة انتقائية لا تنقطع من العصرية والتقدم بالمزاوجة بين الأفكار والوسائل المادية، فليس هناك مفهوم أو مدلول لما بعد الحداثة حتى الآن حسب رأينا، لأن أساس التحولات التي عرفت الإنسانية يمكن أن تفهم في المنظور الذي كان سائداً والمتمثل في الفكر الميتافيزيقي الذي جمّد دور العقل وأشكال الحكم، وأنظمة الحكم في شكل الدولة الوطنية السائد منذ القرن السادس عشر، وقد تحدد في الفترة التاريخية الراهنة بالدولة كفاعل في تحديد وتكوين السياسة الداخلية أو السياسة الدولية، هذا الفكر الذي اصطدم بمنظور مناقض له والمتمثل في الفكر المحدد بالحداثة التي تشكلت معالمها مع الرأسمالية القائمة على نظرة واحدة للأفكار ونمط المعيشة الإنسانية، وهذا اختزال للتصورات والأفكار الإنسانية التي توحد الفلسفة التنظيمية للمجتمعات بعيداً عن النظرة الرأسمالية أو مناقضة لها.

إن تطور ظاهرة العولمة تاريخياً قديمة، حيث قسم فريديريك هيغل التاريخ إلى:

- مرحلة ما قبل التاريخ (مرحلة لاتاريخية).

- مرحلة التاريخ: حيث قسم الحضارات لثلاث:

✱ الحضارة اليونانية (الغربية).

✱ الحضارة اليهودية المسيحية (وتأتي الحضارة الإسلامية هنا كهامش).

(٨) جورج حجار، العولمة والثورة: شعبي سيحكم (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠)، ص ٢٦.

(٩) سمير أمين، «مناخ العصر: رؤية نقدية»، في: عبد الباسط عبد المعطي [وآخرون]، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩)، ص ٢١.

\* الحضارة الجرمانية (الحضارة الغربية المعاصرة) وبها ينتهي التاريخ فهي حضارة أبدية<sup>(١٠)</sup>، اختلف دارسو الحضارة في كيفية تقسيمها. فهناك من يقسمها على أساس ديني، وهناك من يقسمها على أساس وظيفي، وهناك من يقسمها على أساس ثقافي. نستنتج مما سبق أنَّ هناك نوعاً من الاتفاق بين بعض الباحثين أنَّ العولمة مرت بمراحل تاريخية مختلفة، يعتقد أنها قديمة قدم استقرار الإنسان داخل الجماعات البشرية وبحثه عن النماذج المختلفة للتطور وطرق العيش، اتخذت فيها شكلين رئيسيين فيما بعد، أحدهما قديم يتمثل في الاستعمار المباشر منذ الثورة الصناعية للقرن السابع عشر التي دفعت إنكلترا وفرنسا إلى تبني سياسات استعمارية في مناطق عدة من العالم، وكان من آثارها دول الكومنولث كإرث حضاري ومظهر حديث تمخض عن انتهاء الحرب الباردة والرغبة بتحرير التجارة والتنافس الدولي في ظل الاعتماد المتبادل.

سواء أكانت الظاهرة قديمة أم حديثة، ومهما كانت الأفكار التي تساندها أو تعارضها، فما الغاية من ظاهرة العولمة؟ هل تعمل على تقليص الهويات القومية والدينية للشعوب واختزالها في ثقافة عالمية واحدة؟ هل هي عولمة التعاون أم عولمة الصراع دولياً؟ هل هي نموذج جيد للعصرنة والتقدم؟ هل هي مرحلة من مراحل تطور الفكر الليبرالي؟ هل هناك عولمة للمجتمعات العربية على النمط الغربي؟

إن ظاهرة العولمة نوع من التشابكات قائمة على زيادة حجم المبادلات الاقتصادية عبر الحدود، وتدفع رأسمال وكذلك الانتشار السريع للتكنولوجيا والمعلومات، فهي تطور للفكر الليبرالي القائم على الحداثة، ومرحلة من مراحل انتصاره سياسياً واقتصادياً كنموذج وحيد للعصرنة والتقدم، الذي منطلقاته القيم الغربية الثلاث من ديمقراطية غربية، وحقوق الإنسان، واقتصاد حر، تشكل فيما بينها نمط التقدم والعصرنة الغربي ونموذج الحداثة الحالي. جاء مدلول ظاهرة العولمة في استخدامات مختلفة على أنه مرحلة دولية انتقالية وهناك من يعتبره واقعاً دولياً، هذا الاختلاف حول ماهية موضوعه الذي يكرس التشابه وأحياناً التناقض، يجعلنا نستنتج أنه على الرغم من كونه مفهوماً معقداً مركباً يغيب عنه التوحيد والتحديد أحياناً، إلا أنه تتفاعل فيه عدة ظواهر، وعدة فواعل، وتحدد بعدة عوامل ومتغيرات ذات الطبيعة الكبرى التي ميزتها أنها عابرة للحدود القطرية للدولة الوطنية.

### ثالثاً: نمطية التفكير كمدخل غائي

يحدد مارشال ماك لوهان ملامح العولمة بـ: «أن الثقافة الإلكترونية تجعلنا أمام حالة تتعامل فيها المجتمعات بواسطة سلوك ليس هو الخطاب الذي تعودنا أن نسمعه»<sup>(١١)</sup>. فالحداثة كمفهوم

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(١١) زكريا بشير إمام، في مواجهة العولمة (القاهرة: مكتبة روائع مجدلوي، ٢٠٠٠)، ص ٦٢.



اختلف حول ماهيته من حيث إن هناك من يعتبره ظاهرة، وهناك من يعتبره مرحلة دولية، إلا أن هذا لم يمنع من اعتبار أن هناك تصورين أساسيين يحددان ماهية موضوع العولمة:

✱ غياب إجماع حول العولمة من الجانب اللغوي والاصطلاحي، أثر في ماهية فهمنا لها.

✱ يمكن أن تجد لنا مراكز سلطة بديلة (المؤسسات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات) التي يمكنها أن تنافس الدول القطرية في تكوين الاقتصاد العالمي، وأن هناك من يبقي على الدولة الفاعل الأساسي الوحيد في قضايا الأمن القومي. تفسر ملامح العولمة بالتشديد على دور الفواعل الدولية منها أساسية وأخرى ثانوية من خلال التفاعل بين نمطين متناقضين من المتغيرات. الأول يؤدي إلى هشاشة بنية المجتمع الدولي والثاني أهمية دور منظمة الأمم المتحدة، وأن يكون هناك نظام للأمن الجماعي، وأن تتشكل هياكل للتعاون خاصة من خلال التكتلات الاقتصادية، وهذا توجه نحو تراجع دور الدولة الوطنية، وأن الحدود السياسية لم تعد حلاً لإشكالية الأمن في العلاقات الدولية، وإنما تكلفة التحول الديمقراطي هي الحل.

إن مفهوم الحداثة أظهر لنا الآتي:

- أنها مرحلة من مراحل تطور الفكر الليبرالي قائمة على حرية في التبادل والتنقل للسلع والأشخاص.

- أنها توجه نحو المزيد من الإقليمية في التكتل الاقتصادي، من خلال تعاون أكثر، بعيداً عن السياسات العليا للدول والمحددة بالأمن والدفاع.

أهمية دور المنظمات الدولية والمؤسسات الدولية في توجيه الدول في إصلاحاتها وخاصة العربية منها.

- تراجع دور الدولة الوطنية، وأن حدودها لم تعد حلاً لإشكالية تحقيق السلم والأمن الدوليين، ومن ثم تعويض ذلك بالديمقراطية كحلٍ من حلول إشكالية تحقيق السلم والأمن الدوليين.

رغم قدم ظاهرة العولمة تبقى محل نقاشات بين معارض ومساند، فالمعارضون يرجعون إلى غموض في المفهوم باعتبار أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة لم تحدد معالمه الرئيسية بعد، ولأنها مرحلة اصطدمت بتصورات لا تعبر عن مصالح الدول المشكلة للتحالف الغربي. كذلك هناك رغبة في عدم جعل بنية النظام الدولي الحالي تخضع لهيمنة واحدة، باعتبارها لا تقوم على هوية معينة بل على العلم والتكنولوجيا. أما المساندون لها فيعتبرونها أنها تزيد من الاعتماد المتبادل بين الوحدات، في ظل شبكة من الاتصالات الناتجة عن الثورة المعلوماتية والتكنولوجية، وتحول العالم إلى سوق للتجارة الحرة تتفاعل فيها الدول الوطنية في إطار كلي لا جزئي. إن الغاية من أية دراسة في العلوم الاجتماعية والإنسانية هي الإنسان، حيث لا تظهر إلا من خلال دراسة بنموذج تطبيقي يتجلى في إشكالية مساند/معارض لدور الدولة الوطنية.

## رابعاً: الأمن القومي العربي وتكلفة التحول الديمقراطي

يقوم النقاش بين التفكير بالدولة وبدونها في الوطن العربي بعد ٢٠١١ على فرضية جوهريّة هي أن الدولة والامتدادات الصادرة عنها كالأفراد، والمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات هي جوهر أي تحليل. حيث إن مركزية الدولة أو لامركزيتها من منطلق البحث عن السلم والأمن هو جوهر التحليل في العلاقات الدولية، سواء من حيث المنطلقات الفكرية أو طرق البحث والدراسة. ويظهر هذا النقاش في:

### ١ - استمرار التفكير بالدولة الوطنية كحل للمعضلة الأمنية في الوطن العربي

بدأت مشاكل الدولة الوطنية تظهر منذ ١٩٧٢ بإعادة النظر في حدود تحقيق النمو الداخلي للدول<sup>(١٢)</sup> فالإعلان عن إصلاحات عميقة في بعض الدول العربية لم يعمل على التقليل من الأزمات التي تعيشها بل زادت في ظل الأخطار التي تواجهها في البقاء (السودان، وتونس، وليبيا، ومصر، واليمن، وسورية). رغم أن الهدف من الحداثة هو إحداث نوع من الانتشار للمعلومات، وللتكنولوجيا وللتجارة الواسعة، في إطار شمولي، فلم تعد الحدود حل لإشكالية الأمن في هذه الدول، وإنما هي - حسب رأينا - الديمقراطية، في ظل تنامي الحركات الانفصالية، فالتركيز يجب أن يكون على الأمة في ظل أسبقيتها في الوجود عن الدولة. نلاحظ بالمقابل أن الدول الكبرى الفاعلة تعمل على هيكلة بنية المجتمع الدولي بما يتوافق مع الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومن الهجرة غير الشرعية، ومن المخدرات ومن الجريمة المنظمة ومن الإرهاب، أي محاولة التركيز على الإقليمية في تحليل الظواهر المتفاعلة دولياً<sup>(١٣)</sup>.

إن المعضلة الأمنية في الوطن العربي كما ذهبت إلى ذلك المدرسة المثالية في بحثها عن سلطة عالمية، أو تحليل ما هو قائم عند الواقعية في البحث عن القوة والأمن، وذلك المرتبط بالهوية والولاء عند البنائية، تبرز في المنظور الاقتصادي. فسواء الواقعية أم الليبرالية أم البنائية كمقاربات أمنية فإنها كلها تتبنى النمط الرأسمالي كآلية للعصرنة والتقدم والحداثة.

إن الحداثة هي التكامل والوحدة بين الأقطار العربية كحل أممي لتفادي إمكانية التفكك والزوال والسلوك العدواني، وكردع للأفراد والدول الأخرى خاصة الكبرى منها، يجب أن تنصب الجهود على تفادي ذلك. إن إشكالية الأمن والسلم العربي المتعدد الأشكال والأنماط، هي جوهر التحليل في التعاملات البينية باعتبار أن مشاكل الجوار عوض احترام الأقطار العربية بعضها لبعض حل لتحقيق التنمية والرقي، واعتبارها مشكلة من مشاكل تحقيق ذلك تتصارع فيما بينها،

Bjorn Lonborg, «Environmental Alarmism, Then and Now: The Club of Rome's Problem and Ours», *Foreign Affairs* (July-August 2012), p. 27.

Brian Burgoon, «Immigration, Integration and Support for Redistribution in Europe», *World Politics*, vol. 66, no. 3 (July 2014), pp. 365-405 esp. «Trustees of Princeton University», p. 367.

والحرب الوقائية بعد نهاية الحرب الباردة ١٩٩١ كسياسات منتهجة ضد الدول التي تشكل مصدر تهديد وخطر على بنية النظام الدولي. وبروز أهمية إشراك المرأة في صناعة القرارات الداخلية والدولية في ظل محدودية دور المرأة دولياً<sup>(١٤)</sup>.

إن التحليل للعلاقات الدولية في عملية استمرار وتراجع. فالواقعية تؤكد دور الدولة كجوهر أي تحليل، وهناك من يؤكد دور الدولة في ظل وجود فواعل أخرى كما فعلت الليبرالية، وكان التحليل الشمولي سواء من جانب الأمن الشامل أم الخطر الشامل في ظل دينامية العلاقات الدولية وتقسيم العالم إلى قوتي وضعيف، فكان التحليل قائماً على إعادة توزيع القوة في العالم وإرجاع دور الدين من جديد في السياسة الدولية، وعلى مفاهيم مثل حرية الأفكار، وحرية التحرك، وظواهر جديدة أو متجددة متمثلة في هيكلية بنية المجتمع الدولي مثل التركيز على ماهية موضوع حقوق الإنسان، والديمقراطية، أي نوع من المعايير القيمية تجعل منا نربط ماهية العولمة بالظواهر التي تحددها ذات طبيعة شمولية ميزتها أن التبادلات التجارية بين وحدات المجتمع الدولي من دول والامتدادات الصادرة عنها تخضع لنمط من التفكير العالمي يتعدى الحدود القطرية للدول، وهذا ما جعل بعض الباحثين يرون فيها أنها تؤدي إلى تطويق الإنتاج القومي الاقتصادي والإبداع الفني والأدبي بمنافسة غير متكافئة تؤدي إلى المزيد من توسيع البطالة، بسبب تقليص تدخل الدولة الوطنية في توجيه اقتصادها. وكذلك الحاجة إلى مراجعة تكوين الدولة الوطنية وفق سوسيوولوجيا جديدة للعلاقات الدولية<sup>(١٥)</sup>.

إن العولمة لا تهدف إلى تدويل الخدمات في ظل ثورة تكنولوجية هائلة في ظل اعتماد متبادل غير متكافئ لأن أكبر تدفق للتجارة يحدث بين الدول الصناعية، بالإضافة إلى استمرار إجمالي ديون العالم المتخلف في الصعود المستمر وتزايد أعباء خدمة الديون الخارجية بملايير الدولارات. حيث أصبح الأمن الغذائي من النقاشات المهمة في الدراسات الأمنية والاستراتيجية الدولية<sup>(١٦)</sup>.

## ٢ - التفكير دون دولة وطنية كحل للمعضلة الأمنية في الوطن العربي

إن من يقود العولمة في المرحلة الدولية الراهنة هي الدول الكبرى والامتدادات الصادرة عنها والمتمثلة في الشركات المتعددة الجنسيات، والتكتلات الاقتصادية والمنظمات الدولية (الحكومية وغير الحكومية) خاصة المؤسسات الدولية ذات البعد الاقتصادي (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير) التي لا تهيمن عليها كل الوحدات السياسية من (الدول القطرية التي

---

Catherine de Lacroix et Daniel Bertaux, «Les Activités transnationales des femmes immigrées: (١٤) L'Exemple d'une association de marocaines de Bruxelles», *Revue Européenne des migrations internationales*, vol. 28, no. 1 (2012), p. 85.

Jonas Hargmann and Thomas J. Biersteker, «Beyond the Published Discipline: Toward and (١٥) Critical Pedagogy of International Studies», *European Journal of International Relations*, vol. 20, no. 2 (2011), p. 294.

Melanie Somerville, Janey Asses and Philippe Le Billon, «The Global Food Crisis, and the (١٦) Geopolitics of Food Security», *Geopolitics*, vol. 19, no. 2 (2014), p. 239.

تشكل بنية المجتمع الدولي وإنما قلة من الدول إن لم نقل الدول السبع الأكثر تصنيعاً في العالم. حيث جدلية تكوين الدولة الوطنية في ظل هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات، وتحرير التجارة بتعدي الدول<sup>(١٧)</sup>.

تشكل الشركات المتعددة الجنسيات ٣/١ من الناتج العالمي من السلع والخدمات و٧٥ بالمئة من الطاقة العالمية الخاصة بالبحث والتطوير وتستخدم نحو ٧٥ مليون عامل. فالمحور المكون من السوق الأوروبية (٢٧ دولة حالياً) بالإضافة إلى اتفاقية التبادل الحر لشمال أمريكا - في السابع من تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٢ - واليابان. هذا المحور هو الذي يشكل نمط التفاعل الرأسمالي العالمي وهو الذي يشكل كذلك ويحصر معظم الدول الأكثر تصنيعاً في العالم (مجموعة الدول السبع الأكثر تصنيعاً في العالم). فالمحور الأمريكي - أوروبي بالإضافة إلى اليابان يشكل نحو ٥٥ بالمئة من مجمل النشاط الاقتصادي العالمي، و٥٢ بالمئة من مجموع الصادرات العالمية. هذه هي الملامح التي برزت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إضافة إلى محاولة إيجاد نظام اقتصادي يتماشى ومرحلة العولمة. فخلال العقدين الماضيين من القرن الماضي تضاعفت الصادرات العالمية من السلع تقريباً مرتين بالنسبة إلى الناتج العالمي مع تزايد التعامل في الخدمات على النطاق الدولي، وبين كل بيع معاملات في تجارة الأسهم في عالم اليوم هناك معاملة تضم شريكاً أجنبياً كطرف مقابل.

حيث يلحظ تنامي التعامل على أساس إقليمي في ظل تكتلات اقتصادية مختلفة تسعى إلى التنافس من منطلق «حلفاء وليسوا شركاء» وأحياناً ليسوا حلفاء ولا شركاء.

### ٣ - الرجوع إلى دور الدولة

إن انقسام العالم إلى شمال وجنوب في ظل فجوة هائلة، وبروز تكتلات اقتصادية تشكل لنا قطبية تتفاعل في ظل النموذج الرأسمالي الحر تتنافس فيما بينها لتحقيق مصالحها يؤدي ذلك إلى تفتيت الاقتصاد العالمي عكس العولمة الاقتصادية التي تهدف إلى إيجاد سوق حرة مشتركة، وفي ظل البحث عن تحرير التجارة قد تتعارض المصالح وتؤدي إلى صراعات في ظل عولمة الاقتصاد، نتيجة لغياب معالم اقتصادية عالمية واحدة.

هذا لن يؤثر في الدول القطرية في ظل بقاء السيادة الوطنية سياسياً ممكنة من خلال تقسيم العالم إلى قوي وضعيف، تابع ومتبوع لأن غياب ذلك لا يمكننا من إيجاد معيار التمييز. إن الحداثة تصطدم بمسلمات مهيمنة في ظل اعتبار أن الصراع فقط هو أساس لآلية الحركية التاريخية في تفاعلها، هذا يعتبر نفياً لدور التعاون الذي ولّد لنا تركيبات اجتماعية وتنظيمية واسعة وكبيرة عملت على دفع الصيرورة التاريخية للأمام، لأن تحديد تطور العلاقات الدولية بعامل الصراع فقط يعتبر خطأً.

إن تشكيل الدولة الوطنية العربية يصطدم بمفارقة في الخطاب والممارسة، نتيجة كون العصرية والتقدم على شاكلة غربية تهيكله، فهل من الممكن أن يتقبل بسهولة في ظل البحث المستمر عن الفائدة التي سيجنيها من هذه الظاهرة؟ وأن هذه الظاهرة في حد ذاتها تصطدم بمعيقات من الدول المتقدمة أو الدول المتخلفة على حد سواء في ظل سعيها إلى تحقيق مصالحها وأهدافها الوطنية. حيث أظهرت لنا الأزمة العالمية الأخيرة في ٢٠٠٩ أن ظاهرة الدولة الوطنية رجعت إلى الفكر المبني على الحماية من منطلق أن الدولة تتدخل في الاقتصاد الحر، بحيث لا تكتفي الدولة بالتنظيم فقط بل أصبحت منظّمة وموجّهة.

**إن العلاقة بين مفهوم الحداثة والدولة الوطنية في الوطن العربي لا تركز على المقاربة الاقتصادية التي يجب أن تسود، وإنما على بعد بنائي يتمثل في أهمية الهوية في تشكيل الوعي العربي.**

## خاتمة

إن جوهر أي تحليل حالي أو مستقبلي لمختلف الظواهر التي تتفاعل في العلاقات الدولية، يبقى يتمحور حول النقاش النظري، حيث ثمة حاجة إلى تفسير العلاقة بين مفهوم الحداثة وظاهرة الدولة الوطنية من خلال دراسة حالات مرتبطة بالوطن العربي، فانصبّت دراستنا حول إيجاد مقاربة تفسيرية من الواقع تقوم على الوصول إلى تطبيق التكامل والوحدة بعيد محدد بالأنظمة الإقليمية، وتحقيق مكاسب نسبية وليست مطلقة، بعيداً عن المقاربة الليبرالية التي تعظم المكاسب، والتركيز على قراءة جديدة مردها إلى الدولة الوطنية كفاعل في النظام الإقليمي العربي. إن مفهوم الإقليمية في المرحلة الدولية الراهنة هي الحداثة بنظام إقليمي متعدد بتعدد الأقاليم، وليست تصوراً شاملاً موحداً لكل العالم بنمط تفكير وعصرنة واحد، فهي مرحلة ما بعد مركزية الدولة الوطنية وما قبل لامركزيتها في تحليل العلاقات الدولية، تقوم على خصوصية الأنظمة الإقليمية التي تجعل من مختلف المقاربات النظرية في أي تحليل من منطلق أن طبيعة الإقليم يترتب عليها الآتي:

١ - إن العلاقة بين مفهوم الحداثة والدولة الوطنية في الوطن العربي لا تركز على المقاربة الاقتصادية التي يجب أن تسود، وإنما على بعد بنائي يتمثل في أهمية الهوية في تشكيل الوعي العربي، وأنه في الإقليمية حيث الوحدات السياسية هي الأقطار العربية والفواعل الدولية الأخرى ليسوا شركاء أبداً بل متنافسين، من منطلق دعم الأفكار الليبرالية حول مشروعية مبدأ المنافسة. ومن ثم لم نصل إلى الشمولية في تحليل الظواهر. فالتعاون هو أساس التنافس من منظور ليبرالي.

٢ - إن طبيعة تكوين الدولة في الفكر العربي الحالي مرتبطة بميولات ورغبات شخصية من حيث الممارسة في الواقع، حيث تظهر إشكالية الأصالة والمعاصرة بإلحاح.

٣ - يجب أن نتعدى الطرح السابق القائل بأن الحداثة نمط تفكير شمولي بنظرة للتقدم والعصرنة غربية، بل على العكس من ذلك إنها نوع جديد من التفاعل الدولي من منطلق أن التحليل الذي يركز تحاليه على الدولة والامتدادات الصادرة منها يعاني صعوبات في إيجاد حلول

للمشاكل الدولية المطروحة، ومن ثم الحاجة إلى إطار فكري جديد لفهم خصوصية الظواهر والإطار الجغرافي الذي تتفاعل فيه بالرجوع إلى دور الدولة بعيداً عن هيمنة التصور الليبرالي ومرتبطة بإقليمية وخصائص ومميزات المجتمع العربي.

٤ - تخص التوصيات النسق المعرفي القائم في مفهوم التغير في الحداثة، والجانب الإبيستمولوجي بصفة عامة، وهل هو قابل للتعميم على باقي الشعوب والهويات الأخرى نظراً إلى غياب التشابه، وهي موجهة للسلطات الحاكمة أو لشعوب الأنظمة العربية التي تعاني غياب ديمقراطية تشاركية، وهي الآتي:

أ - إعداد مخطط شامل قائم على دراسات علمية (نظرية وتطبيقية) عن كل نسق معرفي موجود في علم السياسة، دون نسيان خصوصية كل منها، من منطلق عدم تفضيل تصور على آخر. حيث يكون التركيز على خصائص كل حالة، والبحث عن الخصائص المشتركة بين الأنظمة السياسية، وكيفية فهم العملية التغييرية في الوطن العربي دون اللجوء إلى العنف (تونس كدراسة حالة).

ب - اعتماد نظام مراجعة دوري للمعطيات المتعلقة بالسكان، أو بالتعليم، أو الصحة، أو الأمن، من أجل تحليل النسق المعرفي في مفهوم التغير السياسي وتحليل إخفاقه في تحقيق التعميم في الوطن العربي.

ج - الاعتماد على الدراسات الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة نتيجة تغير الظروف، بهدف وضع تصور آني ومستقبلي يتناسب ومشاريع التنمية السياسية العربية المستدامة والوصول إلى نمط تفكير للحكم شامل الذي يحدد حالياً بالديمقراطية التشاركية التداولية.

إن إشكالية العلاقة بين مفهوم الحداثة وتشكيل ظاهرة الدولة الوطنية وتكلفة التحول الديمقراطي وعدم قدرة النمط السائد على استيعاب التحولات الحاصلة في الوطن العربي محددة بقياس الأثر والتأثير بين المتغيرين، ولا يكون إلا وفق تصور ماكرو سوسيولوجي، ولضمان نجاح ذلك، يجب تفعيل دور المثقفين من خلال تمكينهم من المشاركة في الحياة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية التنافسية باعتبارهم الآلة المحركة للمجتمع، ولا يتحقق إلا في ظل الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية التشاركية ببعدها السياسي، دون أن ننسى أهمية التكامل بين النخب والجماهير والفواعل الحكومية وغير حكومية في استراتيجيات اتخاذ القرارات الرسمية. حيث قبل الوصول إلى العدالة الانتقالية تكون هناك عدالة تصالحية. إن التحول نحو هذه الأخيرة لا يكون إلا بتفعيل المشاركة التنافسية التداولية داخل كيان الدولة الوطنية العربية (نجاح دول خارج داخل المجتمعات غير الغربية في تحقيق الديمقراطية، الهند كنموذج)، وإنجاح دور المثقف السياسي في العملية التغييرية، وهذا من دون إهمال الوقت والظروف المواتية الداخلية والدولية □

# مؤسسة الرئاسة في تونس بين الثابت والثورة الدستورية

## أمانة هكو(\*)

أستاذة القانون الدستوري والعلوم السياسية،  
كلية الحقوق، جامعة محمد الأول، وجدة - المغرب.

من بين الظواهر الشاذة التي تعرفها مجموعة من الأنظمة العربية: إشكالية تداول السلطة، والتي ساهم بطؤها الشديد في موت النخب السياسية لتحترق أسماء معيّنة صناعة القرار السياسي بلا منافسة، أو منافسة وهمية ضعيفة تفضي في النهاية إلى فوز ساحق للجهات نفسها. هذه الظاهرة سيطرت على النظام السياسي التونسي بدوره مدة من الزمن لم تكن بالهيئة منذ نهاية الخمسينيات (١٩٥٧) مع الرئيس الحبيب بورقيبة، إلى غاية ثورة الربيع العربي مع الرئيس زين العابدين بن علي. إذاً خلال فترة ٥٤ سنة (١٩٥٧ - ٢٠١١) لم يتعاقب على حكم تونس سوى رئيسين:

- الحبيب بورقيبة: ١٩٥٧ - ١٩٨٧.

- زين العابدين بن علي: ١٩٨٧ - ٢٠١١.

هذه الدائرة المغلقة في الحكم نستسيغها ونقبلها في الأنظمة الملكية، حيث توارث العرش ومساطر معينة في انتقال الحكم، لا تخضع للتحديد الزمني المسبق؛ العكس تماماً مع الأنظمة الجمهورية التي تنظمها انتخابات دورية بمدد زمنية محددة مسبقاً.

شكّل الدستور التونسي لسنة ٢٠١٤ المصاحب للثورة، ثورة على التقاليد الدستورية والسياسية التونسية على مستويات عدة، من ضمنها مؤسسة رئاسة الدولة التي ركز عليها المشرّع الدستوري بشكل لافت ومهم، باعتبارها شكلت دوماً القلب النابض للنظام السياسي التونسي، وكذلك لنفاذها داخل كل المؤسسات السياسية للدولة، واحتكارها للسلط مع توزيع بعض الوظائف على الجهات الأخرى، مستندة في ذلك إلى مشروعيتها الحزبية وشرعيتها الدستورية.

إذاً، هل ما زالت مؤسسة الرئاسة في تونس مع دستور ٢٠١٤ قوية كما كانت سابقاً منذ العهد البورقيبي؟